ان منح الضمانات المالية، الآن، من شأنه تدعيم مكانة شامير في مواجهته الانتخابية أمام رابين. وفي المقابل، رأت مصادر اميركية أخرى، ان الادارة التي ترغب في تجنّب مواجهة مباشرة مع اسرائيل وإثارة عداء اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الاميركية والمخاطرة بخسارة دعمه المالي في سنة الانتخابات الرئاسية، قد تلجأ الى الموافقة على ضمانات مالية لسنة واحدة، فقط، وبقيمة مليار دولار (**المصدر نفسه**، ٢٣/٢/١٩٩٢).

وقد أوضح الوزير بيكر للسفير الاسرائيلي، شوفال، في مقابلة حاسمة أُجريت بتاريخ ٢١/٢/١٩٩٢ عشية الاستعدادات للجولة الرابعة من محادثات السلام الثنائية في واشنطن، موقف بلاده الصريح والقاطع في مسألة الضمانات المطلوبة. وأكد بيكر، ان بلاده لا تعتزم التراجع عن مطالبتها بوقف كامل لبناء المستوطنات، وانها تعتزم تأجيل البحث في الضمانات المالية الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية ما لم يتقدم شامير بصيغة معقولة لتقليص حركة بناء المستوطنات استناداً الى اقتراح بيكر الاخير الذي يسمح باكمال بناء ستة آلاف وحدة سكنية أجري البدء بانشائها في مطلع العام الحالي. أمّا الرد الاسرائيلي الذي نقله شوفال، خلال ذلك اللقاء، فكان تكراراً لاستعداد حكومته ضمان عدم انفاق الاموال التي سيتم حشدها بفعل الضمانات الاميركية في الارض المحتلة. كما كرر شوفال موقف حكومته القائل بحق اليهود في الاستيطان في الارض المحتلة، ومعارضتها ربط الضمانات المالية بتجميد الاستيطان (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/٢/١٩٩٢).

وكان من الواضح، في تلك الاثناء، ان اسرائيل عاجزة عن تأمين الاكثرية اللازمة في الكونغرس الاميركي لمواجهة أي فيتو رئاسي قد يستخدمه الرئيس بوش لمعارضة اقرار قانون المساعدات الخارجية الاميركية المتضمّن الضمانات المالية لاسرائيل. وأوضح رئيس اللجنة الفرعية للمخصصات الخارجية في مجلس الشيوخ، السيناتور باتريك ليهي، ان اسرائيل لن تنجح في كسب تأييد الكونغرس ما لم تتمكن من اقناع السلطة التنفيذية بسلامة موقفها. وعرض السيناتور ليهي مشروعاً تفصيلياً لفرض رقابة اميركية صارمة على تفاصيل الانفاق الاسرائيلي للمساعدات الاميركية بحيث يضمن عدم تسريبها، بصورة مباشرة، اوغير مباشرة، الى المستوطنات في الارض المحتلة، مع التهديد باقتطاع أي مبلغ تنفقه اسرائيل على هذه المستوطنات من الضمانات المالية المطلوبة (**المصدر نفسه**).

ازاء هذا التصلّب الاميركي العلني، ردّ شامير بمزيد من التصلّب الاسرائيلي عندما أعلن في لقاء مع زعماء «مجلس مستوطنات [الضفة الفلسطينية] و[قطاع] غزة» ان اسرائيل في حاجة فعلية للضمانات المالية، «ولكني كرئيس للحكومة، لن أوافق، ولو ليوم واحد، على وقف البناء اليهودي في [تلك المناطق]. اننا لن نوافق على هذا الاملاء. ان اسرائيل تسير، فعلاً، باتجاه مفاوضات السلام، ولكن الحكومة ستحرص على ألا تؤدي هذه المفاوضات الى تعريض مناطق من الوطن أو المستوطنين في [الضفة الفلسطينية] و[قطاع] غزة وأرض ـ اسرائيل بأكملها للخطر» (**دافار**، ٢٤/٢/١٩٩٢).

على الرغم من هذا التصعيد الحادّ في المواقف الاسرائيلية والاميركية، استمرت المساعي الحثيثة من جانب اللوبي اليهودي الاميركي للتوصل الى تسوية لأزمة الضمانات من خلال المخاوف من لجوء الادارة الاميركية الى تطبيق مبدأ الاقتطاع من الضمانات المالية على المساعدات الاقتصادية السنوية لاسرائيل أيضاً. وكان من الواضح ان الادارة الاميركية ترغب في صيغة تسوية تتجنّب المماحكات والمواجهات بين الطرفين التي قد تنشأ خلال عملية مراقبة تفاصيل الانفاق الاسرائيلي من الضمانات المالية، بالاضافة الى رغبتها في تجنّب الانعكاسات السلبية لاستمرار هذه الازمة على سير الانتخابات الرئاسية المقبلة. الّا ان شامير لم يبد، من جهته، أي رغبة في الاستجابة لمبادرة جهات اميركية يهودية وخاصة لجنة الشؤون العامة الاسرائيلية ـ الاميركية (ايباك)، التي دعت حكومة شامير المبادرة في تأجيل البحث في شروط الضمانات المالية الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية، في مقابل موافقة مبدئية من الادارة والكونغرس على تقديم الضمانات في الوقت المناسب. وذكرت اوساط الزعماء اليهود الاميركيين الذين قاموا بزيارة اسرائيل، آنذاك، ان شامير يفضل الابقاء على